La Revue Marocaine de Psychologie
المجلة المغربية لعلم النفس

واقع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال مشاريع التنمية البشرية بإقليم سيدي قاسم

خلاصات الدراسة التشخيصية التحليلية في إطار إجراء البحث الميداني لأطروحة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي حول موضوع :

بنية الجمعيات العاملة في التنمية البشرية وأثرها على المشاريع السوسيوتربوية والسوسيوإقتصادية بالمغرب (دراسة نفسية اجتماعية)

جامعة محمد الخامس بالرباط – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الطالب الباحث : محمد الزعري

تحت تأطير كل من :

الأستاذ المشرف : المصطفى حدية

الأستاذ المشرف الثاني : حميد بودار

منشور في المجلة المغربية لعلم النفس بتاريخ : 22 – 06 - 2021

إن تنزيل سياسيات الدولة في مجال التنمية البشرية أصبح رهانا استراتيجيا لمختلف أشكال القيادة والتدبير لمشاريعها ومخططاتها وأهدافها داخل مصالح كل ولاية أو عمالة على الصعيد الوطني؛وذلك بالنظر إلى كثرة وتنوع مشاريع الدولة التنموية، تعدد المرجعيات القطاعية بحسب الوزارات الوصية ومستويات التقاطع في هذه المشاريع بين المصالح الوزارية المعنية، وبين مصالح وأقسام العمالات المسئولة عن هذه المشاريع.

إنها دراسة تشخيصية تحليلية لواقع جمعيات المجتمع المدني بإقليم سيدي قاسم، من أجل استكشاف طبيعة حضورها وانتشارها في الجماعات الترابية التابعة للإقليم، وضبط منطق تشكلها، ومحدداتها التنظيمية والتدبيرية وآليات اشتغالها في مجالات مشاريع التنمية البشرية ومختلف مشاكل وصعوبات تفعيل أدائها وأدوارها في هذا الإطار.

تتجه هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف طبيعة وخصائص بنيات النسيج الجمعوي الفاعل والمشارك في مشاريع التنمية البشرية بعمالة إقليم سيدي قاسم، وذلك بهدف التعرف على الجمعيات المتدخلة في هذه المشاريع وتحديد ووصف بنيتها ومحددات تكوينها وتشكيلها من الناحية القانونية والإدارية ومرجعية الانتساب القطاعي، وعلى مستوى مجال انتشار مجهوداتها كفاعل جمعوي، كما تتجه الدراسة أيضا إلى تشخيص منطق اشتغال جمعيات المجتمع المدني من حيث مكاتبها وأعضائها وأشكال التفاعل الداخلي والخارجي كما تمارسه وتعيشه هذه الجمعيات خلال أجرأة عمليات المشاريع مع محاولة ضبط نوعية وطبيعة مبادرات وإجراءات التسيير والتدبير وأشكال إنجاز وتنفيذ عمليات المشاريع المعتمدة في سياق العلاقات الإشرافية التأطيرية من خلالها أنشطة الجمعيات ومستويات فعالية ونجاعة تدخلاتها وصيغ تدبيرها للعمليات والمشاريع التي تنشط فيها.

إن هذه الدراسة توخت بالأساس الإجابة على الأسئلة التالية:

1) ما هي الطبيعة الواقعية للنسيج الجمعوي المتدخل والناشط في مجال مشاريع التنمية البشرية في المجال الترابي لعمالة سيدي قاسم؟

2) ما هي خصائص ومحددات التكوين البنيوي لجمعيات المجتمع المدني (من حيث البنية الإدارية والقانونية ونوعية المكتب ووظائف ومهام الأعضاء، وصيغ التمويل، ومرجعيات الاختصاص ومحددات الانتساب إلى القطاعات الحكومية أو إلى حقل الاختصاص الذي تختاره الجمعية ؟

3) ما هي الضوابط المتحكمة في منطق الاشتغال الوظيفي لجمعيات المجتمع المدني من حيث اعتماد المشاريع، وضبط محددات التخطيط والتدبير والتمويل الخاص بعملياتها وصيغ تقويم النتائج وقياس الأثر...الخ؟

4) ما هي الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الجمعيات لضبط المشاكل والصعوبات ومعالجة وتدبير النزاعات والصراعات من أجل نجاح مهامها وتحقيق أهدافها؟

5) ما هي مستويات ودرجات الوعي بالرهانات والأهداف الإستراتيجية لأشكال التدخل في مشاريع التنمية البشرية ؟

إن هذه الأسئلة نعتبرها من أهم توجهات هذه الدراسة الوصفية التشخيصية الاستكشافية للواقع الموضوعي لجمعيات المجتمع المدني الناشطة في المجال الترابي لعمالة سيدي قاسم في مجال التنمية البشرية، كما نعتبرها الفرضيات الموجهة لمراحل وعمليات هذه الدراسة.

و على أساس مسارات المساءلة السابقة، تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❶ إنجاز تحليل وصفي تشخيصي لواقع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال مشاريع التنمية البشرية بعمالة إقليم سيدي قاسم وذلك على مستوى: (النوعية / البنية / الاختصاص/ وطبيعة التنظيم).

❷تحليل وتشخيص منطق البناء والاشتغال الوظيفي لهذه الجمعيات على مستوى المشاريع التي تتدخل فيها.

❸ تحديد طبيعة الاختلالات الوظيفية والبنيوية ونوعية الأزمات والمشاكل التي قد تعاني منها هذه الجمعيات.

❹ تحليل طبيعة العلاقات التفاعلية والتواصلية التي تعتمدها الجمعيات مع القطاعات الحكومية ومع مصالح العمالة ومع الساكنة المحلية من أجل إنجاح المشاريع المتدخلة فيها.

❺ تحديد درجات الوعي بالأهداف الإستراتيجية لمشاريع التنمية البشرية والوعي بضرورة قياس أثر ونتائج التدخلات الجمعوية على مستوى الواقع الموضوعي للساكنة المحلية.

إن هذه الأهداف هي التي ستعتمد من أجل بلورة فرضيات الدراسة وإجراءاتها المنهجية ومراحل إنجازها.

يتضح من خلال القراءة المتأنية لهذه النتائج المحصل عليها من خلال العرض الاحصائي الكمي لها حول جمعيات المجتمع المدني الناشطة في عمالة اقليم سيدي قاسم وبالضبط في محاولة لتحديد خصائصها البنيوية العامة ومجالات اختصاصها ونوعية انشطتها .

أولا- تبدي النتائج أن الجمعيات موضوع البحث الميداني تغطي تراب الآقليم في مجاليه الحضري والقروي بشكل متفاوت لصالح المجال القروي 64% و 36% في المجال الحضري . فهذه الجمعيات من حيث النشأة والتكوين هناك 40 % منها تم تأسيسه منذ 5 سنوات ، وهناك 21% منها تأسس في أقل من 5 سنوات. فمتوسط أقدميتها يقارب 9 سنوات ,فهي جمعيات فتية قد ينعكس ذلك على الدور واستراتيجيات العمل في الميدان ازاء الساكنة.والمؤكد من خلال هذه النتائج أنه بمساعدة القطاعات الوزارية الوصية شهدت الحركة الجمعوية نشاطا ملحوظا في المجال القروي وهذا يمكننا من القول إن جمعيات المجتمع المدني و الفاعل الجمعوي كذلك أصبح في السنوات الخمس الأخيرة أكثر نشاطا و اهتماما بمجاله الترابي.

بالنسبة لطريقة تشكل مكاتب هذه الجمعيات نلاحظ بشكل واضح الاهتمام بالبعد الديموقراطي في تشكيل مكاتبها حيث أعلنت 41% من جمعيات العينة أن مكاتبها تشكلت بالانتخاب، بينما 33% تشكل بالتوافق و2 % بالتعيين في حين 24 % من المستجوبين لم يصرحوا عن كيفية تشكيل مكتبها. قد يدل هذا الاجراء الانتخابي والتوافقي المعمول به في الجمعيات على أسلوب التعامل بين أعضاء الجمعية ،ينم على التعاون والتكامل واحترام الرأي والرأي الآخرفي سبيل تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ . وهذا يؤكده من جهة أخرى الاجراء المعمول به في ما يتعلق بتوزيع المهام داخل المكاتب أثناء تشكيلها حيث أعلنت ّذلك

الجمعيات بنسبة 97% وحددت كذلك بنسبة 96 % حقل اشتغالها منذ التأسيس. فأغلب هذه الجمعيات ،تعمل في اطار القانون المعمول به في الجال الجمعوي.

فيما يخص القطاعات المعنية بأنشطة الجمعيات نجد 76% من الأنشطة تخص القطاعات الوزارية (التعليم، الصحة، الداخلية، الشباب والرياضة)، و26%قطاعات حكومية أخرى مثل (المجلس البلدي...) وقطاعات غير حكومية بمعدل 3% (مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء.) ان الحضور القوي للأنشطة الخاصة بالقطاعات الحكومية، يشير في الواقع الى انحسار البعد الذاتي للجمعيات في الخلق والابداع في ما يتعلق بالمشاريع الاقتراحية وتنفيذها بتمويل ذاتي أو تعاوني/تشاركي. ففي غياب الأنشطة التي تخص القطاعات الوزارية، قد يلاحظ تدهور نشاط هذه الجمعيات وربما قد تنحل.هذه الوضعية تدعو بطبيعة الحال الى تكوين ملائم في هذا المجال للرفع من حيويتها ونجاعتها بشكل مستمر في أفق تنمية المجال موضع النشاط.

ثانيا- في ما يخص مجال اشتغال الجمعيات المكونة للعينة نلاحظ ان المجالات التي تشتغل فيها جمعيات هذا المجال الترابي لعمالة سيدي قاسم تتوزع حسب محاور الدراسة التشخيصية على النحوالتالي:

- مجال المرأة/ الصحة والام والطفل 16%
- مجال الطفولة / الشباب 25%
- مجال التربية والتعليم % 25

كما يلاحظ أن هناك جمعيات تشتغل في أكثر من مجال في نفس الوقت 34 %.

ان هذه النتائج المحصل عليها من البحث الميداني تبين أن أغلب الجمعيات تهتم بالاشتغال في مجالات متعددة في نفس الوقت بغرض الاستجابة لحاجيات الساكنة المتغيرة والراهنة .بعبارة دقيقة تعمل هذه الجمعيات حسب المستجد من المشاكل التي يصطدم بها السكان مع قليل من التخصص في مجال معين .هناك تخبط وعشوائية بعيدا عن التركيز في تنفيذ الأنشطة مما قد يؤثر سلبا مستوى المر دودية بالنسبة للساكنة. هناك مثلا جمعيات من عينة الدراسة تشتغل في مجال التربية و التعليم تنشط أيضا في مجال الشباب و الرياضة لتخلق أنشطة رياضية للمستفيدين أو الصحة و الطفل لتجيب على الحاجيات الصحة لنفس الفئة التي تستفيد من النقل أو الدعم المدرسي. وضعية مثل هذه تتطلب الاعداد والتكوين المستمر لأعضاء هذه الجمعيات بغرض الارتقاء بها الى مستوى أعلى من الضبط والتركيز والنجاعة. وتجدر الاشارة الى أن عددا كبيار من هذه الجمعيات تأسس بأهداف واضحة منذ البداية تستهدف فئة معينة وحقول اشتغال معينة، لكن في مجال العمل الميداني مع الساكنة تنهج سبيلا آخر يبعدها عن الاهتمام الدقيق بمجال مضبوط لعدة عوامل من بينها أساسا الرغبة الأكيدة في الحضور والمساهمة في مواجهة حاجيات الساكنة الكثيرة والمعقدة.

بالاضافة الى هذا يلاحظ حسب نتائج البحث الميداني أن نسبة 73% من هذه الجمعيات تتصف بطابع محلي يقتصر نشاطها على المجال الترابي لاقليم سيدي قاسم ،وهناك فقط نسبة 25 % منها يتجاوز

نشاطها حدود جماعتها. فنظرا لكون أغلب الجمعيات الناشطة في الاقليم تأسست حديثا فانه غير منفتحة على امكانية التعاون والانفتاح على جمعيات أخرى على المستوى الوطني. ان امكانيات تبادل التجارب والتعاون على مستوى الأنشطة والخبرات يزيد من فعالية الجمعيات ويكسبها صلابة وحيوية أكثر, وقد يرجع ذلك الى عوامل مختلفة من ضمنها أساسا التكوين والاعداد في هذا المجال حسب ما تأكد من خلال المعطيات المحصل عليها في المقابلات والجماعة البؤرية. ان النسيج الجمعوي في اقليم سيدي قاسم عرف نشاطا ملحوظا في السنوات الأخيرة ،انه متأهب للعمل والمساهمة الفعالة في التنمية من خلال العمل على مواجهة حاجيات الساكنة بغرض حلها . يبرز هذا الحماس لدى أعضاء الجمعيات من خلال مساهمة أعضاء المكاتب في تمويل الجمعيات حيث هناك ما يقارب 50 % من الأعضاء يساهمون في تمويل الجمعية.

في ما يتعلق ببرمجة الأنشطة لدى جمعيات المجتمع المدني لإقليم سيدي قاسم، نلاحظ نوع من الاضطراب حيث هنا من الجمعيات من تبرمج أنشطتها بشكل دوري بنسبة 33 % وبشكل نصف سنوي 8 % وسنويا 42 % ،كما نجد جمعيات تنهج أكثر من برمجة لأنشطتها سنوية ودورية في نفس الوقت بنسبة تمثل 10 %. يبدو أن الجمعيات مترددة فيما يتعلق بخطة عملها وقد يعود ذلك الى عدة عوامل ترتبط بطبيعة العمل الجمعوي في الاقليم وقضايا التمويل وغيره.

ثالثا- في ما يخص تواصل الجمعيات مع مختلف الفاعلين الحكوميين والمستقلين في المجال الترابي من حيث تنفيذ المشاريع وتمويلها ، نلاحظ أن % 51 من الجمعيات تتلقى تمويل أنشطتها من الشراكات مع القطاعات الوصية

في مقابل 42 % لا تتلقى لا تستفيد من تمويلات هذه القطاعات .في هذا الاطار يلاحظ أن الشركاء المستقلين يمولون 18 % فقط من الجمعيات بينما 76 % لا تتقى أي تمويلات من الشركاء المستقلين.

ان هذه النتائج الخاصة بالتمويل، تلقي الضوء بشكل واضح على مختلف درجات تواصل الجمعيات مع جميع الفاعلين داخل نفس المجال الترابي في ما يتعلق بانجاز وإنجاح المشاريع التنموية التي تسعى الجمعيات الى تحقيقها. فالجمعيات المنخرطة مع القطاعات الوصية في تنزيل المشاريع التنموية تمثل 70 % في مقابل 30 %من الجمعيات غير منخرطة في مشاريع القطاعات الوصية.

بالاضافة الى الانخراط وما يجلبه للجمعيات من تمويل ،يلاحظ من خلال المعطيات المحصل عليها في الميدان أن 66 % من الجمعيات تبحث وتقترح مشاريع على القطاعات المعنية ويتم التوافق حولها ، في مقابل 33 % من الجمعيات التي لا تقترح مشاريع على القطاعات الوصية.

ان جمعيات المجتمع المدني أصبحت من خلال ما تقوم به من مبادرة اقتراح مشاريع تعتبر فاعلا مهما بجانب للقطاعات الوصية في اقتراح مشاريع و تنزيل أخرى خاصة بهذه الأخيرة. في هذا السياق،فان الجمعيات المنخرطة في التنمية البشرية تمثل 51 % بينما الجمعيات الغير المنخرطة تمثل 49 %.

إن هذه الجمعيات تعتبر داعما اجتماعيا في تراب الاقليم حيث توجد نسبة 73 % منها تدرس حاجيات الساكنة وتصيغ مشاريعها انطلاقا من هذه الحاجيات .

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الجمعيات في إطار تنزيلها للمشاريع التنموية تشرك مختلف الفاعلين داخل مجالها الترابي كالجماعات المحلية حيث عبرت عن ذلك68 % من الجمعيات في مقابل نسبة 32 % عبرت عن عدم تفاعلها مع الجماعات المحلية.. يلاحظ نفس الامر بالنسبة للهيئات السياسية المحلية عبرت الجمعيات التي لا تتجاوزنسبة المتفاعلين معها سوى 7 % ،بينما 93 % من الجمعيات عبرت على عدم تفاعلها واشراكها للهيئات السياسية.

رابعا- درجة قرب الجمعيات من الساكنة وتقييمها الداخلي والخارجي لإنجازاتها، تعبر فعلا عن مدى انخراطها واهتمامها عن قرب لمشاغل الساكنة. فالقرب المجالي للمكتب وحضوره الدائم أثناء سير الأنشطة ومشاركة الساكنة كل الاكراهات التي تعيشها هو من المؤشرات القوية على ارتباط الجمعيات بمجالها الترابي وكذلك معرفتها الدقيقة بمختلف المشاكل واحتياجات الساكنة، فالجمعيات المتواجدة كمكتب في مجال الجماعة الترابي تمثل 98 % في حين 2 % فقط خارج مجال الجماعة الترابي.

خامسا - وفيما يخصعلاقة الجمعيات بمشاكل المجال والجماعة الترابية التي تنتمي إليها

من الجمعيات %بينت النتائج الحضور القوي لمكاتب الجمعيات كفاعل اجتماعي في مجالها الترابي. 67

أجابت بأنه لا يوجد تنسيق، كذلك عبرت %تنسق في تدخلاتها مع الجماعة أو العمالة بينما فقط 32

الجمعيات بنسبة 87 % عن قبولها للخضوع للمراقبة وتتبع والتقييم من طرف الجهات والقطاعات

لا تقبل هذه المراقبة والتقييم.%المتدخلة بينما 13

كما استهدفت أسئلة المقابلة كما هو محدد في الأهداف العامة للدراسة ، الكشف عن الأبعاد المتعلقة بالتحليل التشخيصي الكيفي لمنطق اشتغال جمعيات المجتمع المدني المعنية ضمن فئات هذه الدراسة. وذلك من خلال المحاور التالية

- **محور النشأةوالتكوين**
- **محور تدابير العمل على المشاريع لدى الجمعيات**
- **فعالية منطق اشتغال الجمعية على المشاريع**
- **آليات تدبير المشاكل والنزاعات والصراعات**
- **-درجات وعي وتقويم أثر العمل الجمعوي على واقع الساكنة**

من خلال العرض المفصل للنتائج المحصل عليها بواسطة المقابلة يمكن اجمال أهمها في ما يلي :

-حسب تصريح الجمعيات يعتبر معيار المستوى الدراسي والثقافي للأعضاء من بين أهم معايير الاختيار وتحديد المهام كما تلعب طبيعة المهام دورا محوريا في اختيار العضو المناسب الذي يمكن أن يجيب على طبيعة المهمة المنوطة به، و نفس الامر بالنسبة لعملية توزيع المسؤوليات بين الأعضاء فالجمعيات تعتبر أن طبيعة المشروع أو المهام لها دوركبير في هذه السيرورة كما أن العلاقة الأفقية حسب تعبير المستجوبين التي ينسجها الأعضاء فيما بينهم تساهم في جعل هذه المسؤوليات تتوزع على جميع الأعضاء بغض النظر عن موقعه داخل المكتب، في حالة تواجد مشروع تتظافر كل جهود لتحقيق النتائج.

- % 74من الجمعيات المستجوبة تشتغل في أكثر من مجال في نفس الوقت منها المرأة و الشباب و الطفل والرياضة ، هذا يجعلنا نستنتج بوضوح أن الجمعيات تجيب على الحاجيات الأكثر أهمية بالنسبة

لساكنة عمالة سيدي قاسم في مجال التربية والتعليم وهو المجال الذي يحظى باهتمام الجمعيات المحلية بشكل كبير،

- بالنسبة لأقدمية الجمعيات فقد تم تقسيمها كالتالي :جمعيات تشتغل منذ 15 سنة أو أكثر وتمثل 28% ،جمعيات تشتغل منذ 10 سنوات أو أقل وتمثل 22% جمعيات، بينما 50% منها تشتغل منذ 5 سنوات أو أقل وهذا ينسجم مع النتائج الكمية للدراسةالتي توضح أن الجمعيات الناشطة أغلبها جمعيات فتية في مجالات اشتغالها،

- الجمعيات التي تشتغل مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقها تمثل 21% والجمعيات التي بدأت الاشتغال مع المبادرة مؤخرا تمثل 26% من عينة الدراسة، في حين 53% من الجمعيات لم تشتغل مع المبادرة لحد الآن، الامر الذي يعكس أن انخراط الجمعيات في التنمية البشرية يعتبر متوسطا. هل هذا يعني أن المبادرة تقوم بانتقائ الجمعيات التي تشتغل معها أم يعني أن كفاءة وبرامج الجمعيات المحلية لا تؤهلها للعمل مع التنمية البشرية؟

-أسلوب تعاطي الجمعيات - المستجوبة في هذه الدراسة- مع الإجراءات و المساطر التي تحددها القطاعات المعنية، غير قابلة للأخذ و الرد ،بل يتم الخضوع لشروطها و التماشي مع متطلباتها ما يعبر عن العلاقة الاعتمادية التي تربط الجمعيات مع هذه القطاعات، فلا يمكن لهم الا الموافقة على ما تنص عليه من مساطر و إجراءات باعتبارهم العنصر الأضعف في هذه العلاقة ،

-تظهر هذه النتائج المحصل عليها أن هناك ترددا ملحوظا لدى الفاعل الجمعوي حول تسيير ميزانية المشاريع وكذلك غياب تقسيم الأدوار وتحديد اللجن أو المناصب المؤهلة والمكلفة بالتسيير والتدبير المالي داخل الجمعية.

- عملية تدبير وتسيير الجمعيات للمشاريع التنموية تبدأ من تحليل وتشخيص حاجيات الساكنة حيث أكد 89% من المستجوبين أنها نقطة انطلاقهم نحو البحث عن المشاريع التي تعتبر بمثابة إجابة عن هذه الحاجيات وذلك باعتمادها لآليات التشخيص والتحليل، كما عبرت الجمعيات بنسبة 72%عن وضعها لخطط وبرامج عمل مهدفة عند العمل على هذه المشاريع وان كانت تفتقر الى الخبرة والتكوين حسب تعبير بعضها.

ألملاحظ من خلال هذه النتائج المحصل عليها ،أن النسيج الجمعوي في اقليم سيدي قاسم متهيء ومستعد للمساهمة الفعالة في التنمية في أبعادها المختلفة وخصوصا ما يرتبط بالأبعاد الثلاثة موضوع الدراسة التشخيصية صحة الأم والطفل / والتربية والتعليم الأولي /والشباب والاندماج، في اطار المشاركة في

مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.فالنسيج الجمعوي في الاقليم ما زال فتيا ويعاني من صعوبات في الكفاءة والقدرة على انجاز المشاريع المنوطة بها.انه يحتاج الى تكوين ملائم ومتعدد الأبعاد لرفع مستوى الكفاءة المطلوبة في هذا السياق.

وفيما يخص نتائج المجموعات البؤرية من خلال الأسئلة التي طرحت على ممثلي الجمعيات، تبين أن غالبية الجمعيات تؤكد أن تأسيس الجمعيات كان بعد عقد الجمع العام ويبقى تعيين أعضاء المكتب إما بالتراضي أم بالانتخاب أوبتعيين من طرف الوزارة الوصية حسب الحالات. أما طريقة تحديد المراكز والادوار والمهام لأعضاء المكتب، فتتم بأساليب متنوعة - وفق القانون الداخلي وبالتراضي و نوعية المشاريع .

في ما يتعلق بماهية القطاعات الوصية المرجعية التي تشتغل معها الجمعيات فوزارة التربية الوطنية هو القطاع الوصي بالنسبة لعدد من الجمعيات وبعض الجمعيات تعتمد في أنشطتها على مجموعة من القطاعات الوصية (التعاون الوطني/ الجماعة المحلية/ الوكالة الوطنية لمحو الامية/ وزارة التنمية/ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) ،من جهة أخرى تؤكد الجمعيات أنها تمثل الساكنة فعليا في الجماعة الترابية التي تنتمي اليها . فيما يتعلق بمنطق الاشتغال الوظيفي للجمعية ،فالملاحظ أن هناك جمعيات مندمجة في أنشطة ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و يجمعن بين مجالات و تقارير مرحلية (تقارير شفهية و كتابية و مشاريع متعددة منها النادي النسوي/ الفصالة/الخياطة/ رياض الأطفال/ تنشيط الساكنة المتمثل في التوعية والتحسيس و تجويد المدرسة و التمدرس و التعليم الأولي.

أما من حيث المنهجية في التنظيم و التخطيط و دراسة المشروع، تعتمد الجمعيات طرق متفاوتة في الدقة و مختلفة في أساليب التنفيذ وكذلك طريقة تتبع عمليات انجاز مراحل المشاريع وتقويم اهدافها، فبعض الجمعيات أكدت أنها لا تقوم بالتتبع و التقويم، فيما تعتمد جمعية أخرى على آلية تقويم المشروع قبل البدء و اثناء تنفيذه و في نهاية المشروع. فيما أنشأت بعض الجمعيات لجنة أو مسؤول لمواكبة المشاريع بحيث يتم التقويم عبر صور) تقدم في كل اجتماع أو تبعث للشركاء و القطاعات الوصية.

اعتبارا لهذه النتائج المهمة التي تؤكد بشكل كبير ما ورد من نتائج تبين مدى هشاشة بناء الجمعيات ومنطق اشتغالها وحاجياتها ومؤهلاتها في تنفيذ المشاريع المنخرطة فيها، يظهر أن النسيج الجمعوي في اقليم سيدي قاسم يتطلع الى تلبية حاجيات الجمعيات المتنوعة التي تم تحديدها على شكل مقترحات كما يلي :

- الحاجة الى الدعم المادي من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو دعم مفتوح

- مشاكل ترتبط بالتصرف في الدعم حيث ليست لهم الحرية في السماح لهم بالابتكار كصرف التمويل في التأهيل و شراء حاجيات المؤسسة.
- الحاجة للتكوين في تدبير العلاقات الاجتماعية والنفسية.
- الحاجة للتكوين في المجال المادي والتسييروالتواصل والتخطيط وتدبير الشراكات.
- الحاجة الى تكوين في دراسة المشاريع.
- الحاجة للتكوين في جميع المجالات.
- الحاجة للدعم اللوجيستيكيي.
- الحاجة للتكوين في التخطيط ودراسة المشاريع والتسييروالتدبيرالمالي (المكتب يتغير).

وفي ما يتعلق بمجال"التربية والتعليم الاولي" من حيث واقع بنيات الجمعيات المنخرطة فيه، يلاحظ أن هذه الجمعيات تشكلت وتكونت وتنظمت حسب منطوق الجمعيات عن طريق القطاع الوصي الذي هو وزارة التربية الوطنية. وهناك قلة من الجمعيات جاء تأسيسها لهدف محدد هو محاربة الهدر المدرسي ودعم التمدرس بمبادرة من الاعضاء المؤسسين. يبدو هنا أن تواجد هذه الجمعيات جاء استجابة للقطاع الوصي في اطار الاهتمام بالتعليم الأولي من قبل التنمية البشرية، مما قد ينعكس سلبا على التنفيذ والمنتظر من النتائج، بسبب كل ما له علاقة بالمؤهلات التي تتطلبها هذه المشاريع منذ البداية لدى هذه الجمعيات. وهذا ينعكس بطبيعة الحال على منطق اشتغال الجمعيات من حيث توزيع المراكز والأدوار داخل المكاتب وكيفية تقويمها، فالجمعيات تعتمد معيار التوافق والتراضي في تحديد المراكز والأدوار بين الأعضاء ويبقى الرجوع الى القانون والاحتكام اليه من الحلول الأولى التي تلجأ إليها مكاتب الجمعيات، وهنا يطرح السؤال حول متطلبات التأهيل من حيث التدبير والتسيير والتنظيم والتنفيذ والتقويم لدى أعضاء المكاتب.